

غانم للمحاماة GHANIM LAW FIRM

الثقافة القانونية



حمل تطبيقنا



نبذة عن المكتب

في غانم للمحاماة، نمثّل نموذجًا متقدمًا للممارسة القانونية الحديثة التي تجمع بين الأصالة القانونية والفهم العميق لواقع الأعمال والمجتمع. نؤمن بأن الدور الحقيقي للمحامي لا يقتصر على تقديم الرأي القانوني، بل يتعداه إلى كونه شريكًا استراتيجيًا يساند العميل في اتخاذ قراراته بثقة ووعي.

نلتزم بتقديم خدمات قانونية قائمة على التحليل الدقيق، والتخطيط الاستراتيجي، والتنفيذ المهني، مع الحرص على تبسيط المفاهيم القانونية المعقدة وتمكين العميل من الإحاطة الكاملة بموقفه القانوني. ونحرص على أن تكون جميع تعاملاتنا قائمة على الوضوح، والشفافية، والالتزام الصارم بأخلاقيات المهنة.

يضم المكتب فريقًا من المحامين والمستشارين القانونيين ذوي الخبرات المتنوعة والمتراكمة، مما يتيح لنا التعامل مع القضايا والمعاملات القانونية ذات الطبيعة المعقدة محليًا ودوليًا، وتقديم حلول قانونية متكاملة تلبي احتياجات الأفراد والشركات والمؤسسات على حد سواء.



المؤسس والرئيس

غانم ناصر المعاضيد

فلسفتنا المهنية

تقوم فلسفة غانم للمحاماة على مبدأ أن كل قضية تحمل خصوصيتها، وكل عميل له احتياجاته وأهدافه المختلفة. ومن هذا المنطلق، نرفض الحلول الجاهزة ونعتمد نهجًا مخصصًا في دراسة القضايا وبناء الاستراتيجيات القانونية

نوازن في عملنا بين الحزم القانوني والمرونة العملية، ونسعى دائمًا إلى تحقيق أفضل النتائج الممكنة بأقل قدر من المخاطر، مع الحفاظ على مصالح العميل على المدى القريب والبعيد

الرؤية



الريادة والتميز في تقديم الخدمات القانونية على
المستويين المحلي والإقليمي، وبناء علاقات مهنية طويلة
الأمد قائمة على الثقة والاحتراف والاستدامة

الرسالة



تقديم خدمات قانونية عالية الجودة تضع العميل في قلب العملية القانونية،
وتدعمه بالفهم الواضح، والمشورة الصادقة، والتمثيل القانوني الفعال

قيمنا الأساسية

- النزاهة والاستقلالية
- الاحتراف والمسؤولية
- العمل بروح الفريق
- السرية والموثوقية
- التطوير المستمر

الأهداف الاستراتيجية

- حماية حقوق ومصالح العملاء بكفاءة عالية
- تقليل المخاطر القانونية المحتملة قبل وقوعها
- تعزيز الامتثال القانوني داخل المؤسسات
- المساهمة في نشر الثقافة القانونية
- بناء شراكات قانونية طويلة الأمد مع العملاء



مجالات الممارسة

نقدّم خدماتنا القانونية عبر مجموعة واسعة من مجالات الممارسة،

● القانون التجاري والشركات

يقدم مكتبنا استشارات قانونية متكاملة في قضايا الشركات والتجارة. لدينا خبرة واسعة في تأسيس الشركات، وصياغة العقود التجارية، والتفاوض على الشراكات الإستراتيجية. نحرص على حماية مصالح عملائنا وضمان امتثال أعمالهم لأحكام القانون القطري

● القانون المدني

يغطي فريقنا جميع جوانب المنازعات المدنية، بما في ذلك إصابات الأفراد والخلافات التعاقدية ودعاوى التعويض. نسعى دائماً إلى حل النزاعات بكفاءة، مع حماية حقوق موكلينا وفقاً للقانون القطري

● قانون الأسرة

يقدم فريقنا خدمات قانونية متكاملة في الشؤون الأسرية مثل الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والتركات. نتمتع بخبرة واسعة في تطبيق قانون الأسرة القطري. نحرص دائماً على تحقيق العدالة وحماية مصالح العائلة وأطفالها

● التقاضي الجنائي

يقدم مكتبنا الدعم القانوني اللازم للأفراد والشركات فيما يلي الإجراءات الجنائية. لدينا دراية عميقة بالقوانين الجنائية القطرية وسجل حافل في تحقيق نتائج إيجابية. نحرص على حماية حقوق موكلينا في كل مرحلة من مراحل الإجراءات القانونية

● قانون العمل

ينشط فريقنا في قانون العمل كلاً من أصحاب العمل والموظفين في جميع القضايا المتعلقة بالعمل. نتعامل مع النزاعات حول الفصل التعسفي، ومطالبات الأجور، وعقود العمل وفقاً لقانون العمل القطري. نلتزم بحماية حقوق عملائنا والمساهمة في المحافظة على علاقات عمل متوازنة ومستقرة

● قوانين الملكية الفكرية

يساعد فريق الملكية الفكرية لدينا في حماية العلامات التجارية والاختراعات والأعمال الإبداعية. نتولى تسجيل العلامات التجارية والبراءات ونعمل على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وفقاً للقانون القطري. نلتزم بحماية أصول عملائنا الفكرية وتعزيز قيمتها

مجالات الممارسة

نقدّم خدماتنا القانونية عبر مجموعة واسعة من مجالات الممارسة،

● قوانين العقارات والأراضي

يتولى فريقنا جميع القضايا المتعلقة بالعقارات والأراضي، بما في ذلك النزاعات على الملكية وحدود الأراضي. كما يقدم فريقنا خدمات قانونية متميزة لمعاملات التطوير العقاري. نرشد عملائنا في إجراءات تسجيل الأراضي والمعاملات العقارية وفقاً للقوانين القطرية. نضمن حماية حقوق ملاك العقارات والمستثمرين وتوفير الحلول القانونية اللازمة لتسوية المنازعات أو الحصول على التعويضات عند الحاجة

● تسوية المنازعات الإدارية

يمثل فريقنا قانون المنازعات الإدارية عملاءه في النزاعات مع الجهات الحكومية. نقدم دعاوى واستئنافات ضد القرارات الإدارية مثل رفض التراخيص أو إلغاء العقود. نساعد العملاء في استصدار التراخيص واتخاذ الإجراءات القانونية لحماية حقوقهم في الإجراءات الحكومية

● محكمة الاستثمار والتجارة

لدي فريقنا خبرة كبيرة في إعداد وتقديم الدعاوى المتعلقة بالقانون التجاري وقانون الشركات والدعاوى التي تقع في اختصاص محكمة التجارة والاستثمار حيث لفريقنا خبرة كبيرة في المنازعات التجارية وقضايا الإفلاس ومنازعات الاستثمار المحلي والأجنبي ومنازعات المقاولات ويعتمد المكتب منهجية دقيقة وإستراتيجية فعالة لضمان أفضل النتائج لعملائنا

● قوانين الملاحة البحرية والجوية

يقدم فريقنا في قوانين الملاحة البحرية والجوية المشورة للعملاء في جميع قضايا النقل. نقوم بصياغة ومراجعة عقود الشحن والعقد البحري، ونتعامل مع نزاعات البضائع، ونعني بأمور الالتزام التنظيمي في الطيران. نهدف إلى حماية مصالح عملائنا وفقاً للمعايير الدولية والقوانين القطرية، بما يضمن سير عملياتهم بسلاسة

● خدمات قانونية متخصصة

يقدم مكتبنا خدمات قانونية متخصصة في المجالات الناشئة والمتطورة. بشأن قوانين التكنولوجيا والخدمات المالية والاستثمار في مشاريع البنية التحتية. نوفر حلولاً قانونية مبتكرة مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات السوق القطرية المتغيرة

منهجية العمل التفصيلية

نبدأ كل ملف قانوني بدراسة شاملة للوقائع



يليها تحليل قانوني معمق



ثم إعداد استراتيجية واضحة بالتعاون مع العميل



وتنفيذها وفق جدول زمني مدروس



متابعة مستمرة وتحديثات دورية



ما يميزنا

- رؤية قانونية شاملة
- حلول مخصصة
- سرعة الاستجابة
- التزام مهني صارم
- فهم عميق لبيئة الأعمال

فريق العمل



أبوبكر محمود محام أول و مدير المكتب

محامي ومستشار قانوني حاصل على بكالوريوس في القانون ودبلوم عالي في الترجمة القانونية، يتمتع بخبرة تزيد عن سبعة عشر عامًا في المجال القانوني. تركز خبرته في أعمال التقاضي وإجراءاته أمام المحاكم، والقانون التجاري، وقوانين الملكية الفكرية، مع إلمام تام ومعرفة عميقة بالقوانين والتشريعات المعمول بها في دولة قطر. يتميز بالدقة في التحليل القانوني، والقدرة على صياغة المذكرات والعقود باحترافية عالية، وتقديم الاستشارات القانونية المبنية على فهم عملي وخبرة واسعة

فريق العمل



خالد محمد مستشار قانوني أول

مستشار قانوني أول وحاصل على درجة الماجستير في القانون، يتمتع بخبرة قانونية تزيد على ثلاثة عشر عاماً، شغل خلالها منصب قاضٍ بالسلطة القضائية في جمهورية السودان، وتدرج في السلم القضائي حتى درجة قاضي من الدرجة الأولى، ما أكسبه رؤية قضائية متعمقة وفهماً دقيقاً لمنهجية الفصل في المنازعات وصياغة الأحكام. ويتمتع بخبرة عملية راسخة وإلمام شامل بنظام العمل القضائي بدولة قطر وإجراءات التقاضي، بدءاً من إعداد الدعوى وبنائها الاستراتيجي وحتى صدور الحكم وتنفيذه. يتميز بمهارة عالية في إعداد وصياغة المذكرات في مختلف مراحل التقاضي، ومناقشة تقارير الخبراء، وصياغة الردود والتعقيبات القانونية باحترافية ومنهج تحليلي متقدم. ساهم مع فريق العمل في كسب العديد من القضايا المعقدة، مستنداً إلى تحليل قانوني عميق واستراتيجية تقاضٍ فعالة، مع قدرة عالية على إدارة الملفات القانونية الكبرى بكفاءة واقتدار.

فريق العمل



مروان الإمام مستشار قانوني أول

محامي كيانات تجارية يتمتع بخبرة راسخة في تحديد المخاطر القانونية وتطوير الحلول الاستراتيجية التي تعزز الأداء المؤسسي. قدّم استشارات قانونية مبتكرة لشريحة واسعة من العملاء، تشمل الشركات الكبرى، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والأفراد ذوي الثروات المالية.

تتركز خبرته في حوكمة الشركات، وعمليات الدمج والاستحواذ، والمسائل القانونية العابرة للحدود، والامتثال، والعقود التجارية. يتميز بمهارته في صياغة الاتفاقيات المعقدة والتفاوض بشأنها، ومواءمة الأطر القانونية مع الأهداف التجارية، مع التزام عالٍ بالنزاهة المهنية والتواصل الفعال.

فريق العمل



الطيب البشري مستشار قانوني

الطيب عثمان الأمين البشري مستشار قانوني ووكيل نيابة سابق، يتمتع بخبرة مهنية تتجاوز سبعة أعوام في مجالات المحاماة ووزارة العدل والنيابة العامة في السودان. حصل على درجة بكالوريوس القانون من جامعة النيلين - كلية القانون عام ٢٠١٢م، ودرجة ماجستير القانون التجاري من جامعة النيلين - كلية الدراسات العليا عام ٢٠٢١م، كما يحمل رخصة مزاوله مهنة المحاماة أمام كافة المحاكم الصادرة من نقابة المحامين منذ عام ٢٠١٧م.

بدأ مسيرته المهنية في مكتب الأستاذ حسن عبدالله الحسين بالخرطوم، حيث اكتسب خبرة عملية في التقاضي والمرافعات أمام المحاكم. ثم انتقل إلى وزارة العدل - الإدارة القانونية، وعمل مستشاراً قانونياً، وتضمنت مهامه إعداد الدراسات القانونية، وتقديم الاستشارات للجهات الحكومية، والتعامل مع قضايا العمال وتسوية حقوقهم، إضافة إلى الطعن في القرارات الإدارية.

وخلال عمله السابق في النيابة العامة بصفة وكيل نيابة، تولى الإشراف على إجراءات الدعوى الجنائية منذ مرحلة تلقي البلاغات والتحقيقات، وحتى إحالتها إلى المحاكم المختصة والمرافعة أمام المحاكم الجنائية. ومنذ عام ٢٠٢١م، يواصل عمله في رئاسة النيابة العامة - إدارة التعاون الدولي وحقوق الإنسان، ضمن الملفات المرتبطة بالتعاون القانوني الدولي وحقوق الإنسان على المستوى الوطني.

كما شارك الطيب في عدد من الدورات التدريبية وورش العمل المهنية داخل السودان وخارجه، بالتعاون مع المعهد القضائي، ووزارة العدل، والنيابة العامة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

فريق العمل

عبد الرحيم علي إداري قانوني



إداري وقانوني لديه أكثر من ١٧ عامًا من الخبرة في إنفاذ القانون والدعم القانوني المؤسسي والعمليات القانونية. حاصل على درجة البكالوريوس في علوم الشرطة والقانون. خدم لأكثر من ١٢ عامًا في وزارة الداخلية السودانية كضابط شرطة، تلتها أدوار قانونية وإدارية في القطاع الخاص. ويعمل حاليًا كإداري قانوني، حيث يقدم الدعم للعمليات القانونية ويسهم في تعزيز كفاءة سير العمل

محمد عاطف مستشار قانوني



مساعد قانوني يتمتع بدرجة عالية من الدقة، حاصل على بكالوريوس في القانون من جامعة Aligarh Muslim University بالهند. يمتلك خبرة في صياغة العقود ومراجعتها، ودعم عمليات التفاوض، وإجراء التعديلات والملاحظات القانونية على الاتفاقيات التجارية، مع تركيز قوي على تحديد المخاطر وضمان وضوح البنود التعاقدية والتزامها بالأنظمة والقوانين المعمول بها. يتقن اللغات الإنجليزية والهندية الأوردية، مما يمكنه من التواصل الفعّال مع مختلف العملاء. يلتزم بتقديم دعم قانوني دقيق وفعّال وبمستوى مهني عالٍ

التزامنا تجاه العملاء

نلتزم بتقديم خدمة قانونية قائمة على الاحترام المتبادل،
والوضوح، والمتابعة الدقيقة، مع الحفاظ التام على سرية



تواصل معنا

مكتب الدوحة

الطابق الخامس - مكتب A503 برج النصر
الخليج الغربي، الدوحة - دولة قطر

+9744 4888 700 

+9745 0888 700 

info@ghanimlawfirm.qa 

www.ghanimlawfirm.qa 

قيّمنا على Google

